

السلالات الإسلامية الحاكمة

كليفورد إدموند بوزورث

ترجمة: عمرو الملاح

السلالات الإسلامية الحاكمة

دليل مرجعي في التاريخ والأنساب

كليفورد إدموند بوزورث

ترجمة

عمرو الملاح

فهرسة دار الكتب الوطنية أثناء النشر.

DS35.627 .B6712 2013
Bosworth, Clifford Edmund.

السلالات الإسلامية الحاكمة: دليل مرجعي في التاريخ والأنساب/ كليفورد إدموند بوزورث؛
ترجمة: عمرو الملاح.- ط .1.- أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية،2013.
ص. ؛ سم.
ترجمة كتاب: . The new Islamic dynasties : a chronological and genealogical manual.
تدمك: 9 - 281 – 17 – 9948 – 978
1.العالم العربي -- الملوك و الحكام -- أدلة. 2. العالم العربي – تاريخ -- أدلة. أ. ملاح، عمرو. ب. العنوان.





الطبعة الأولى 1435هـ 2013م

أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة
ص.ب: 2380

publication@tcaabudhabi.ae
www.tcaabudhabi.ae

المقدمــة

كان الكتاب الذي سبق الكتاب الحالي قد صدر بعنوان The Islamic Dynasties: A Chronological and Genealogical Handbook عن دار نشر جامعة أدنبرة، في عام 1967، تحت الرقم 5، في سلسلة الدراسات الإسلامية، وسرعان ما احتل مكانته بوصفه مرجعاً مُيسراً في التأريخ للسلالات الإسلامية الحاكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط وجنوب آسيا، كما أصبح مرجعاً لدراسة ماضي تلك المناطق. ولا تقتصر فائدة هذا المرجع على المؤرخين المشتغلين بتاريخ الإسلام فحسب، وإنما تمتد ليفيد منه مؤرخو الفنون الإسلامية والنميات (المسكوكات). وما زال هؤلاء الباحثون يعانون أشد العناء من نقص القوائم بتواريخ الأحداث والسلالات في أطالس التواريخ وسواها أكثر مما يعاني أقرانهم المشتغلون بدراسة التاريخ البريطاني أو الأوروبي[1]. ومن الجلي أن بعض الكتاب المتأخرين الذين لهم عناية بالتواريخ العامة للعالم الإسلامي أو المناطق التي يتألف منها هذا العالم والشعوب التي تسكنه، فضلاً عن الكتاب الذين ألفوا المراجع عن العالم الإسلامي عموماً أو البلاد الإسلامية خصوصاً، ممن وضعوا قوائم بالسلالات والحكام قد أفادوا من كتاب The Islamic Dynasties الأصلي، وكانوا يشيرون إلى ذلك أحياناً[2]، ولا يشيرون إلى ذلك في أحيان أخرى.

---

(1) ر. The Islamic Dynasties, Introduction, p. xi and n. 1.

(2) هناك إقرار يرد في محله في ما هما أتم وأحدث مرجعين حتى تاريخه في موضوع حكام وحكومات العالم، وهما G. C. Allen (ed.), Rulers and Governments of the World, 3 vols, London 1978 (مرتب بحسب التسلسل الزمني)؛ Peter Truhart, Regents of Nations, Systematic Chronology of States and their Political Representatives in Past and Present: A Biographical Refrence Book, 3 vols in 4 parts, Munich 1984-8 (مرتب بحسب المناطق، يتناول المجلد الثاني آسيا وأستراليا- أوقيانوسيا). ويلاحظ أن هذين المرجعين يعوضان عن المرجع الرائد، لكن الذي تجاوزه الزمان إلى حد بعيد، وهو A. M. H. J. Stokvis, Manuel d'histoire, de genealogie et de chronologie de tous les etats du globe, 3 vols, Leiden 1888-91، وكذلك كتاب B. Spuler (ed.), Regenten und Regierungen der Welt, 2nd edn, Wurzburg 1962.

لقد تمت ترجمة الكتاب ـ بحسب علمي ـ إلى أربع لغات، في شرق أوروبا والشرق الأوسط. ففي عام 1971 صدرت في موسكو ترجمة موثوقة ودقيقة قام بها (بي. ايه. غرايزنيفيتش) بإشراف تام من (آي. بي. بتروشيفيسكي) بعنوان (Musulmanskie dynastii. Spravochnik po khronologii i genealogii, Izdatel'stvo «Nauka» Glavnaya Redaktsiya Vostochnoi Literaturi, 324 pp.)، وكانت لي مساهمة بوضع مقدمة لهذه الترجمة، ونص الكتاب ترجمة خالصة، لكن تم إغناء الإحالات المرجعية في نهاية المقال الخاص بكل سلالة بإشارات إلى أعمال بالروسية، ولا حاجة إلى البيان بأنها كانت ذات قيمة فيما يتصل منها بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى والعالم الإيراني عموماً. ولقد ظهر في إسطنبول في عام 1980 كتاب (Islam devletleri tarihi: kronoloji ve soykutugu elkitabi, Oguz Press, xxvii + 385 pp.)، وهو ترجمة محققة قام بها كل من أردوغان ميرسيل ومحمد أبشيرلي، وقد ذيل الدكتور ميرسيل هذه الطبعة بفصل إضافي هو الفصل الحادي عشر، تضمن عرضاً لبيكوات الأناضول، ويفصل فيه تاريخ ولايات الأناضول في الفترة الفاصلة بين سلاجقة الروم وصعود العثمانيين. وقد أفدت في الواقع من هذا الفصل الإضافي؛ إذ قمت بتوسيع الفصل الثاني عشر «الأتراك في الأناضول» على نحو كبير. وفي عام 1371 هـ/ 1982 م صدر كتاب (سلسلة هاي إسلامي)، وهو ترجمة غير موثوقة إلى اللغة الفارسية قام بها المدعو فريدون بدرهاي، عن دار النشر للمؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنكي تهران، ويقع في 358 صفحة. وفي عام 1994 ظهرت في الكويت ترجمة بالعربية محققة نهض بها الراحل حسين علي اللبودي، بإشراف د. سليمان إبراهيم العسكري، وصدرت بعنوان «الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، دراسة في التاريخ والأنساب، عن مؤسسة الشراع العربي، ويقع في 293 صفحة.

وما يزال الكتاب الأصلي مفيداً في هذه الأصقاع من العالم بما صدر منه من ترجمات، وإن أصبحت الآن الطبعة الأصلية التي أصدرتها مطابع جامعة أدنبره مفقودة في صورتيها؛ الفاخرة ذات التجليد الفني؛ والعادية ذات الغلاف المقوى. (وتحتوي الطبعة الأخيرة التي صدرت في عام 1980 على بعض التصويبات البسيطة، وكانت تلك العملية برمتها ثمرة ما أتاحه النقل الحرفي إلى حد بعيد). وقبل مرور وقت لا بأس به على نفاد الطبعة كنت منكباً على متابعة التصويبات وجمع معلومات جديدة لوضع طبعة جديدة موسعة ومزيدة ومنقحة. وقد يكون مستغرباً لو أن الانفجار المعرفي الذي حدث على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة

لم يأت بكثير من المعلومات الجديدة التي تغني الإخباري وعالم السلالات الإسلاميين من المختصين بالبحث التاريخي وقراءة النقوش والمسكوكات، بيد أن كثيراً من المعلومات المتعلقة بهذه الحقول متناثر، وبما يتصل بقراءة النقوش على الخصوص، فإنها غالباً ما تظهر في المطبوعات المحلية في البلدان المعنية، وذلك ليس مما يتيسر العثور عليه في بريطانيا وأوروبا الغربية. إلا أنني جهدت مع ذلك، مستأنساً بمعونة زملاء وأصدقاء من أصحاب الاختصاص (وقد فصلت في ذكرهم وشكرهم على ما تفضلوا به من المساعدة في نهاية هذه المقدمة) لإضافة أكبر قدر ممكن من المعلومات الحديثة، وإن ظلت هناك فترات ومناطق معتمة، ولعلها ستبقى دوماً كذلك.

ولعل أوضح ما يصادف قارئ هذا الكتاب الذي نضعه بين يديه كونه أضخم من طبعة الكتاب الصادرة في عام 1967؛ فهناك الآن سبعة عشر فصلاً، تعرض لمئة وست وثمانين سلالة، بينما لم يزد عدد الفصول في الكتاب الأصلي عن عشرة فصول، اشتملت على اثنتين وثمانين سلالة. أما الفصول الجديدة أو الموسعة الضافية فتشمل [الأندلس]، وتعرض بإسهاب أكبر لملوك الطوائف (الفصل الثاني)؛ ثم شبه الجزيرة العربية بمزيد من التفصيل (الفصل السادس)؛ وغرب وشرق أفريقيا والقرن الإفريقي في الفصلين الجديدين (السابع والثامن)؛ وتمت دراسة أتراك الأناضول (بيكوات الأناضول) بتوسع وتفصيل في (الفصل الثاني عشر)؛ وآسيا الوسطى بعد المغول، في فصل جديد إلى حد بعيد، ويشمل الخانات الذين ظهروا نتيجة الهيمنة التركية-المغولية في آسيا الداخلية، واستمرت هناك حتى توسع القوة الروسية في آسيا الوسطى (الفصل الخامس عشر)؛ وأفغانستان وشبه القارة الهندية، مع التوسع في عرض سلطنات الدكن والسلالات الهندية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (الفصل السادس عشر)؛ وجنوب شرق آسيا وإندونيسيا، ويعالج أيضاً منطقة جديدة كل الجدة (الفصل السابع عشر). ولكن عدا هذه الفصول المذكورة على وجه الحصر تكاد تكون الفصول جميعها قد جرى التوسع فيها إلى هذا الحد أو ذاك.

وهكذا فإن الكتاب الجديد يتناول على نحو أكثر دقة العالم الإسلامي كله من السنغال إلى بورنيو، وعلى نحو أوسع مما تناولته الطبعة الصادرة في عام 1967، نظراً إلى أنه كثيراً ما لفت الانتباه في الماضي أن الأعمال التي تزعم التركيز على الإسلام أو العالم الإسلامي إنما كانت تنزع في الواقع إلى التركيز على البقاع العربية -الفارسية- التركية ذات الأهمية إلى حد إهمال الأطراف، وإن كانت مناطق الأطراف هذه مثل جنوب آسيا وجنوب شرق

آسيا وإندونيسيا باتت تضم غالبية الشعوب الإسلامية. ومع ذلك، واستمراراً إلى حد ما بهذا التركيز القديم على المناطق الداخلية، يجب الاعتراف بأن الأرض التي كان يقف عليها المؤرخون والإخباريون الذين نقلوا أخبار الأطراف كانت بالغة الهشاشة. فأراضي الداخل قد تأسلمت منذ عهد بعيد؛ والعديد من هذه البلدان كانت تتمتع بتقاليد قديمة في تدوين التاريخ، ولديها تواريخ للسلالات الحاكمة فيها، ومسكوكات نُقشت عليها معلومات غنية تفيد بأسماء حكامها وألقابهم. ولئن كانت هناك في المناطق البعيدة عن أراضي الداخل مثل الصحارى الأفريقية وجنوب شرق آسيا وإندونيسيا عناية بتدوين الروايات القبلية أو أخبار السلالات الحاكمة، إلا أن تدوينها في تواريخ واضحة ربما كان يفتقر إلى التدقيق، وغالباً ما كان يعقد هذه العملية محاولات ذات طبيعة أسطورية من أجل إثبات اعتناق الإسلام من جانب أسر وطبقات تحكم أراضي وأتباع ظلوا على الوثنية فترات طويلة بعد ذلك. أما المسكوكات التي تصدرها مثل هذه الشرائح الحاكمة فكانت على الدوام ضعيفة من حيث التسلسل الزمني، والمعلومات المدونة عليها على عكس ما عليه الحال في عمق الأراضي الإسلامية وشبه القارة الهندية. ولنا أن نتبين المصاعب التي ينطوي عليها وضع قوائم الملوك والتواريخ في مثل هذه الظروف التي أوردناها، بالإشارة مثلاً إلى ملوك سُنغاي (ر. 59)؛ وحكام الكانم والبورنو (ر. 60)؛ وسلاطين كيلوة (ر. 62)؛ وسلاطين بروناي (ر. 186).

ومع ذلك فإن الوضع في هذه المنطقة القريبة نسبياً من المناطق الداخلية، شأنها في ذلك شأن آسيا الوسطى المسلمة في أوائل اعتناقها الإسلام، أبعد ما يكون عن الوضوح. وقد اعترف زامباور قبل سبعين عاماً عند تناول القراخانات في بلاد ما وراء النهر وتركستان الشرقية أن هذه الأسرة كانت السلالة الإسلامية الحاكمة الوحيدة التي ظل الغموض يكتنف أصلها (Manuel, 206 n.1). ولقد وردت في هذه الأثناء معلومات ضافية من علماء باحثين أمثال أومليجان بريتساك وإيلينا آ. دافيدوفيتش، إلاّ أنه ثمة مشكلات ضخمة تظل تواجه الباحث في هذه النواحي؛ لكن أخذت المسكوكات تكتشف الآن بأعداد كبيرة، وتجد طريقها من آسيا الوسطى وأفغانستان إلى الغرب بعد زوال الاتحاد السوفياتي، ولربما أتت قطع النقود هذه لتكشف بعض الأمور الغامضة.

ولقد استقصيت في مقدمة طبعة عام 1967 تطور الحوليات التاريخية والدراسات التي تُعنى بالأنساب والقوائم التي أوردها ستانلي لين-بول في كتابه The Mohammadan Dynasties الصادر في عام 1893، والبحث الدقيق الذي قام به إف. يوستي في كتابه

Iranisches Namenbuch الصادر في عام 1895، وما قام به كل من دبليو. بارثولد في كتابه Musulmanskiy dynastii الصادر في عام 1899، وإي ساشو في كتابهEin Verzeeichnis Muhammedanischer Dynatien' الصادر في عام 1923، وخليل أدهم في كتابه Duwel-i Islamiyye الصادر في عام (1345هـ/ 1927م) من إضافات وتطوير على كتاب لين بول، وصولاً إلى إي. دي. زامباور في كتابه الضخم والجديد كلياً إلى حد ما Manuel de genealogie pour l'histoire de l'Islam الصادر في عام 1927 [1]. ويبدو أنه ليس من الضروري أن نكرر هنا هذه التفاصيل كلها، لكن ينبغي أن نلاحظ أنه ليس هناك من حاول متابعة العمل كله منذ أن أصدر زامباور كتابه الضخم؛ ولكن إن كان هذا الكتاب ضخماً بمعايير زمانه فإن مثالبه وأخطاء رسم الأسماء تزداد تكراراً ووضوحاً مع مرور الوقت.

وكنت قد أعربت في عام 1967 عن رأيي بأن مثل هذا التحديث وإعادة الكتابة لا يمكن القيام بهما إلا في إطار جهد تعاوني ينهض به مؤرخون اختصاصيون في مختلف قطاعات العالم الإسلامي، ويعينهم على الأمر خبراء دراسة النقوش والاختصاصيون بالمسكوكات. ولكن إمكان قيام مثل هذا التعاون لا يبدو في عام 1995 أقرب مما كان عليه الأمر قبل عشرين عاماً. ولذلك فإن كتابي الجديد هذا «السلالات الإسلامية الحاكمة: دليل مرجعي في التاريخ والأنساب؛ الطبعة الجديدة المزيدة والمنقحة» الذي أقدمه لعالم البحث العلمي لا يهدف إلى بلوغ الإحاطة والشمول كما سعى زامباور (مع أنه في الحقيقة لم يصل إلى ذلك، فإن محاولاته التي رمت إلى عرض السلالات الحاكمة في الصحراء الأفريقية وجزر المحيط الهندي وإندونيسيا كانت متناثرة وضعيفة إلى الحد الذي جعلها غير ذات فائدة)؛ إلاّ أني أعتقد بأن في وسعي القول إنه يمثل عرضاً واسعاً للسلالات الإسلامية الحاكمة بقدر ما في وسع شخص فرد أن يبلغ هذا المطمح في يومنا هذا. فقد جهدت للإحاطة بما يمكن وصفه بالطبقات الأولى والثانية والثالثة من السلالات الحاكمة، وتقديم أحدث المعلومات عنها وأكثرها دقة قدر الإمكان. ويبقى هناك الطبقة الرابعة وما بعدها، وقد يكون لدى القراء سلالات وأسر حاكمة أثيرة عندهم يُعنون بها على وجه الخصوص، ويرون أنها جديرة بأن تُضم إلى هذه السلالات والأسر الحاكمة. وليس لي إلا أن أرجو أن يتفضل القارئ بتعيين الخط الفاصل عند نقطة معينة، كما أنني تركت كثيراً مما يشكل فرصاً يمكن لباحثين آخرين الإفادة منها؛ وقد يهتم أمثال أولئك القراء ـ مثلاً ـ بتفصيل أحوال «الصدور» في بخارى؛ و»الولاة» في

(1) The Islamic Dynasties, pp. xi–xiii.

بدخشان؛ و»الخانات» في سيبير؛ و»السلاطين» في أرخبيل سولو؛ وحكام مندناو في جنوب الفيليبين؛ وإلخ. وبعد، فثمة مجال واسع متاح أمام الباحثين مستقبلاً، ومن ذلك مجال خاضه زامباور بشجاعة، وأفلح فيه إلى حد ما، عنينا عرض سلالات وزراء الحكام من العباسيين، والفاطميين، والبويهيين، والسلاجقة الكبار وفروعهم، والعثمانيين. كذلك عرض زامباور لمجموعة من ولاة الأقاليم في الأمصار، أو نقاط التجمعات العسكرية في الخلافة الإسلامية. وكان قد وضع في حسبانه مؤقتاً إصدار طبعة ثانية من معجمه، (ولكن لم يقيض له أن يصدر، مع أن المؤلف ظل حياً يرزق حتى عام 1941) يتناول فيه الحكام المحليين في مدن الشرق الأخرى، مثل تبريز وهمذان ومرو وبخارى وسمرقند. وفيما يتصل بالوزراء فلا ريب في أن اتساع معرفتنا بالوزارات أيام العباسيين والسلاجقة ـ مثلاً ـ والدراسات التي تُعنى بالتواريخ للباحثين الترك مثل إسماعيل هامي دانيشمندلي في كتابه Izahli Osmanli tarihi kronolojisi الصادر في إسطنبول بين عامي 1947-1971، حيث يتناول فيه الوزراء العثمانيين، فيوفر لنا قوائم أتم وأكمل قبل كل شيء بالعدد الذي لا يحصى من الوزراء العثمانيين الذين كانوا يتبدلون بلا انقطاع. كما أنّ نشر نصوص عديدة من التواريخ المحلية في أصقاع إيران وآسيا الوسطى، منذ العصور الكلاسيكية حتى الزمن الحاضر على وجه التقريب، يتيح لنا أن نعيد بناء التاريخ وتسلسل الشرائح الحاكمة في العديد من المدن التي أتى على ذكرها زامباور.

وهناك مظهر بارز في كتاب لين بول The Mohammadan Dynasties يتجلى بالعرض التاريخي الموجز الذي يشكل مقدمة لكل سلالة، وهذه المقدمات، كما قال:

> لا تهدف إلى سرد التاريخ الداخلي لكل سلالة، بل غايتها إظهار موضعها بين السلالات الحاكمة وعلاقتها بسلالات أخرى، وتتبع أصلها، وامتداداتها الرئيسة، وسقوطها؛ فهي تنشد تعيين حدود ملكها، ووصف الخطوات الرئيسة التي اتخذتها على طريق عظمتها وفي انحدارها. (pvi)

وقد وافق زامباور على أنه «من الرائع أن تتصدر كل سلالة حاكمة لمحة موجزة تحيط بأصولها، وتطورها، ثم بنهايتها»، إلاّ أنه لأسباب تتعلق بالحيز والاقتصاد لم يعمد إلى إضافة مقدمات، بخلاف ما قام به لين-بول الذي كانت مقدماته موضع استهواء القراء والدارسين (Manuel, p. vii). ومع ذلك فإن القوائم التي وضعها لين-بول كانت ذات نفع عظيم، خاصة في الأيام السابقة لظهور «دائرة المعارف الإسلامية»، وبدا لي أن من المرغوب فيه إلى أبعد حد إدراجها في تأريخ للسلالات الإسلامية. ومما لا ريب فيه أن مجرد عرض للحكام وأيامهم

مفيد للمؤرخين الاختصاصيين المعنيين بالإسلام والمسكوكات الإسلامية، وهم على دراية بمواقع البحث عن المعلومات التاريخية الخاصة بالسلالات الحاكمة المقصودة، وإن حملهم ذلك على السير في دروب غير مألوفة. إلا أن المقدمات التاريخية للسلالات الحاكمة تبدو ضرورية للطلاب وغير الاختصاصيين. وقد كان الهدف الذي سعيت إلى تحقيقه كما في عام 1967 مماثل للهدف الذي رمى إليه لين - بول، وهو ليس تقديم تاريخ معلب، بل إظهار موقع السلالة الحاكمة في إطار التاريخ الإسلامي الواسع، لتحديد بعض الاتجاهات البارزة في فترة وجودها، وحيث ما أمكن، لتعيين بعض إنجازات السلالة الحاكمة. وقد سعيت إلى أن تكون الإحالات المرجعية في نهاية كل قسم أغنى مما كانت عليه في طبعة عام 1967. كما ضممت أعمالاً مفيدة في إغناء التسلسل التاريخي والألقاب السائدة في السلالة، وإضافة إلى ذلك أشرت إلى مجموعة من الأعمال العامة التي تتناول السلالة الحاكمة المعنية، ومنتخبات ـ على الأقل ـ لدراسات محددة، وإشارات إلى حيث توجد مثل هذه الأعمال العامة والدراسات الخاصة. بيد أن الإشارات هنا إلى مواقع هذه الأعمال لم يُقصد بها أن تكون موسعة، ولا أن تحل بأي حال محل المعلومات المسهبة المتوافرة في البيبلوغرافيا التي تُعنى بمختلف السلالات الحاكمة في الطبعة الجديدة من «دائرة المعارف الإسلامية»؛ أو عرضت في الطبعة الأحدث بالفرنسية للكتاب الذي وضعه الراحل كلود كاهين (Introduction a l'histoire du monde musulman medieval VIIe-XVe siecle. Methodologie et elements de bibliographie, Paris 1982)، وهو إعادة صياغة وتوسيع وتحديث لكتاب جان سوفاجيه Introduction a l'histoire de l'Orient Musulman: elements de bibliographie مع إضافات وتصويبات وقد صدر في باريس في عام 1946، وصدرت ترجمة إنكليزية له بعنوان (Introduction to the History of the Muslim East: A Bibliographical Guide, Berkely and Los Angeles 1965) مع إحالات مرجعية وضعت على عجل. وقد صدر مؤخراً كتاب (Etats, societes et cultures du monde musulman medieval Ve-XVe siecles, Tome 1, Paris 1995) اشترك في وضعه فريق من الاختصاصيين (جان كلود غارسين، وميشيل بالفيه، وثييري بيانكي، وجان بريس، وجان كالمار، ومارك غابوريو، وبيير غيشار وجان لوي تريو) يضم قسماً شاملاً بعنوان (أدوات العمل) يشتمل على مراجع بيبلوغرافية حديثة وخرائط وقوائم بالأنساب (pp. vii-ccxi). ولمن يريد الاطلاع على التاريخ المتأخر للديار الإسلامية تزودنا كتب التاريخ العامة بمراجع بيبلوغرافية، مثل كتاب آيرا لابيدوس

(A History of Islamic Societies, Cambridge 1988)؛ وتلك الأعمال الموسوعية مثل الكتاب الذي وضعه فرنسيس روبنسون (Atlas of the Islamic World since 1500, Oxford 1982)؛ أو العمل الذي قام بتحريره كل من تريفور موستين وألبرت حوراني (The Cambridge Encyclopedia of the Middle East and North Africa, Cambridge 1988)؛ والكتاب الذي قام فرنسيس روبنسون بتحريره (The Cambridge History of India, Pakistan, Bangladesh, Sri Lanka, Cambridge 1989)؛ والعمل الذي حرره جون إل. إسبوسيتو (The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World, Oxford 1995). وهذه الأعمال جميعها منشورة حديثاً، ويعتقد بأنها تحتوي على أحدث المعلومات البيبلوغرافية. ويمكن الاستعانة بالأعمال المشار إليها أعلاه في ما يتصل بالفترة الكلاسيكية من التاريخ الإسلامي، مثل أعمال لابيدوس، وروبنسون في كتابه Atlas of the Islamic World (الذي يشمل العصور الوسطى المتأخرة والعصور الحديثة)، التي يمكن الرجوع إليها والإفادة منها. لكن هناك مسألة الترتيب الأبجدي، وما إذا كانت المادة التي تحتوي عليها الطبعة الجديدة من «دائرة المعارف الإسلامية» تعود بتاريخها إلى أواخر عقد الأربعينيات أو الخمسينيات من القرن العشرين، حين كان العمل جارياً على الطبعة الثانية ونشرها لأول مرة (كما في حالة مادة العباسيين، والبويهيين مثلاً)، أو تعود إلى السنوات القليلة الأخيرة (كما في حالة مادة المماليك، والمغول، والعثمانيين، والصفويين). وإذا كان المقصود المثال الأول فإن الإحالات المرجعية تكون عندئذ قديمة وغير مفيدة، ولقد جهدت هنا لتوفير بعض المراجع الأحدث.

ولما كان الزملاء المعنيون بالنميات قد دأبوا على أن يكرروا لي على مدى السنين كم أفادوا من طبعة عام 1967، فقد بدا لي أنه من المفيد إضافة مزيد من المعلومات في هذا الكتاب الجديد للمختص بالنميات، إذ إن دراسة المسكوكات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من النقوش الموجودة عليها وتتعلق بالألقاب والأسماء وتواريخ المُلك وفتراته واتساع رقعة مناطق الحكم وإلخ... لطالما تم الاعتراف بأنه يشكل منهجاً رافداً لا يقدر بثمن للمؤرخ السياسي ولذلك الذي يهتم بدراسة السلالات الإسلامية الحاكمة، وبالقدر ذاته لأسباب مختلفة للمؤرخ الاقتصادي والاجتماعي[1].

(1) الدراسة العامة المقتضبة Philip Grierson, Numismatics and History, Historical Association pamphlets, General series no G19, London 1951، ماتزال جديرةً بالمراجعة.

ولقد سعيت إلى أن أستخدم ـ قدر المستطاع ـ الدليل النمي في وضع قوائم الحكام وتواريخ حكمهم، وأدرجت مصادر نمية ذات أهمية في ثبت المراجع لكل سلالة حيثما توافرت أمثال هذه المراجع. ومن مظاهر التجديد في هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ إضافة دائرة صغيرة (Ø) إلى جانب اسم الحاكم وتاريخ حكمه في أثناء إيراد القائمة المتعلقة بالسلالة الحاكمة، وذلك للإشارة إلى أولئك الحكام الذين قاموا بسك النقود كما فعل زامباور في «معجمه»، آملاً بأن يكون ذلك جانباً جديراً بأن يفيد منه عالم النميات والمؤرخ سواء بسواء. ولكني على وجه العموم أهملت المعلومات المتعلقة بالنميات التي قدمها زامباور، إذ إنها لم تكن تخلو من الأخطاء، بل استقيت معلوماتي ما أمكن من الكتب المصورة التي تعرض للنقود، ومختلف الدراسات التي تتناول مسكوكات سلالات حاكمة بعينها، مثل التي تتوافر عن الأدارسة، والسلالات الإسلامية الإسبانية، والفاطميين، والعباسيين، والأيوبيين، والمماليك، والإصدارات الشهرية المتعلقة بالمسكوكات التي يعرضها للبيع السيد استيفن آلبوم، في سانتاروزا، بولاية كاليفورنيا. وإني لمدرك للمصاعب التي انطوى عليها اتخاذ القرار فيما إذا كانت سلالة معينة قد أصدرت النقود أم أن هذا الحاكم أو ذاك قد أمر بضرب النقود التي تحمل الاسم واللقب للسلالة أو الحاكم، أم أن الحاكم كان قانعاً بضرب النقود باسم الدولة التي تفرض سلطانها عليه، مثل بايات تونس حتى أواخر القرن التاسع عشر، وحكام طرابلس الغرب القرامنلية، والحكام من أسرة محمد علي في مصر حتى أوائل القرن العشرين، وكان أولئك الحكام جميعهم يضربون النقود باسم ملوكهم التابعين لهم (مهما كانت واهية تلك السيادة في النهاية)، وهم السلاطين - الخلفاء العثمانِين. ولقد سعيت ـ على العموم ـ إلى إثبات أسماء وألقاب السلطة التي قامت بضرب النقود باعتبار ذلك دليلاً على استقلال إصدار المسكوكات من جانب السلالة أو الحاكم المعني، إلاّ أنني أدرك وجود بعض التباينات التي تسربت.

ولقد قمت بتدوين التواريخ بحسب التقويمين الهجري والميلادي على نحو ما فعل لين-بول. وحري بأولئك الذين لم يألفوا نظام التأريخ عند المسلمين ملاحظة أن العرب كانوا يستخدمون في الجاهلية التقويم القمري الاثني عشري؛ (لأن رصد تحولات القمر كان الطريقة الوحيدة الممكنة للتقويم في البيئة الصحراوية)، ويعمدون إلى زيادة نصف شهر (كبيس) كل سنتين أو ثلاث سنوات؛ للحفاظ على صلة ما بالسنة الشمسية تتفق مع إيقاع الفصول تماماً؛ ولتعيين مواعيد أسواق العرب الكبرى في الوقت ذاته كل عام. وكان النبي

محمد قد أدخل العمل بالسنة القمرية، وأوقف الكبيسة، وأطاح بذلك بالمنظومة العربية القديمة، فقام عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين بتنظيم العمل بالنظام القمري وتيسيره؛ فأمر باستمرار العمل بالسنة القمرية من اثني عشر شهراً، على أن تبدأ باليوم الأول من السنة العربية وفق موعد هجرة النبي محمد من مكة إلى المدينة، المصادف في 16 يوليو / تموز من عام 622. وقد أضاف عمر أياماً إلى الأشهر القمرية كل شهرين بالتناوب، على أن يضاف يوم إلى الشهر الأخير كل ثلاث سنوات (ويقال فيها إنها كبيسة). وهكذا كانت تتألف السنة عادة من 354 يوماً، تتوزع في اثني عشر شهراً، تتناوب بين تسعة وعشرين يوماً وثلاثين يوماً، أما السنة الكبيسة فتتألف من 355 يوماً، ولذلك فإن الشهور الهجرية لا تتفق مع الفصول الأربعة في السنة وفق التقويم الغريغوري المسيحي أو اليهودي، بل تبدأ أبكر بأحد عشر يوماً من كل سنة شمسية. فمثلاً بدأ شهر رمضان عام 1387 في 3 ديسمبر/ كانون أول من عام 1967 م. ولما كان الفرق بين التقويمين أحد عشر يوماً فقد بدأ رمضان في العام التالي يوم 22 نوفمبر / تشرين الثاني من عام 1968. وقد استغرق الأمر اثنين وثلاثين عاماً ونصف العام قبل حلول شهر رمضان في أوائل ديسمبر/ كانون الأول (وصادف في الواقع يوم 9 ديسمبر / كانون أول 1999=1 رمضان 1420). وهكذا فإن مئة عام في قرن إسلامي تساوي على هذا النحو قرابة سبعة وتسعين عاماً ميلادياً.

ولما كان يصعب التحويل السريع للتواريخ من العام الميلادي إلى الهجري وبالعكس، لذلك تتم الاستعانة بقوائم التحويل[1] حيث تتوافر الآن برامج حاسوبية لتحويل التواريخ، مما يجعل الأمر يسيراً على الباحث الجالس في مكتبه ومعه حاسوبه، لكن مما لا ريب فيه أن القوائم التي نطالعها في الكتب سوف تظل أيسر الطرق للوصول إلى معادله التواريخ بالنسبة للرحالة، أو لمن يعمل في حقل الآثار ويشاهد نصوصاً مثل النقوش المدونة على شاهدات

---

(1) هذه أعمال يسهل الحصول عليها من عدة مواقع، مثلاً في C. H. Philips: Handbook of Oriental History, The Royal Historical Society, London 1951, 33-40; Sir Thomas W. Haig, Comparative Tables of Muhammadan and Christian Dates, London 1932; H. G. Cattenoz, Tables de concordance de eres Chretiennes et hegiriennes, Rabat 1954; V. V. Tsybulskiy, Sovremennye Kalendari strau blizhnetsa i srednogo vostoka, Moscow 1964; G. S. P. Freeman-Grenville, The Islamic and Christian Calendars AD 622-2222 (AH1- 1650). A Complete Guide For Converting Christian and Islamic Dates and Dates of Festivals, Garnet Publishing, Reading 1995 (يضم تصويبات لم يتح للمؤلف أن يقوم بها في الطبعتين الأولى والثانية). ولا تقتصر المعالجة الأتم على التقويم الهجري، وإنما تشمل مختلف العهود الأخرى المستخدمة في الشرق الأوسط والأراضي الإيرانية في أزمنة مختلفة.

القبور أو العبارات المدونة على المباني. والواقع أن التقويم القمري له مثالبه المتصلة بتحديد مواعيد العمليات الزراعية أو المعاملات المالية، وبناءً عليه سرعان ما استخدم التقويم الشمسي في العالم الإسلامي لهذه الأغراض العملية. وفي يومنا هذا أصبح معظم العالم الإسلامي يتبع التقويم الغريغوري الغربي لأغراض محض عملية دنيوية تتصل بالحياة اليومية. إلا أن إيران وأفغانستان اعتمدتا في العقود الأولى من القرن العشرين سنة «هجرية» شمسية تبدأ عام (622م) الذي هاجر فيه الرسول من مكة إلى المدينة، لكن يجري حسابها منذ ذلك الحين على أساس شمسي. بيد أن المدونات الأولى للتاريخ الإسلامي حتى القرن التاسع عشر (وفي بعض المناطق حتى القرن العشرين) سواء كانت تلك المدونات مخطوطات وظهرت في بواكير الكتب المطبوعة بالصف اليدوي أو الطباعة الحجرية، أم نقوشاً وعبارات مدونة على المسكوكات، فإنها جميعها مؤرخة دون استثناء وفق التقويم الهجري، بحيث تستوعب تواريخ التنصيب والوفيات وفترات الحكم.

ونظراً إلى عدم التماثل بين التواريخ المسيحية والإسلامية فإن من المستحيل أن ننسب أحداثاً تاريخية إلى تواريخ مسيحية معادلة في العالم الإسلامي بدقة تامة، إلا إذا توافر لنا العام الهجري وبات معروفاً. (ولو شئتم الدقة كان حرياً بنا أن نعلم أيضاً اليوم الذي وقعت فيه واقعة معينة، ما دمنا نعلم أن المسلمين، شأنهم في ذلك شأن اليهود، يجرون حساب بداية اليوم ليس من منتصف الليل وإنما من غروب شمس اليوم السابق). لكن على الرغم من أن بعض المؤرخين المسلمين في القرون الوسطى قد أصابوا إلى حد الإدهاش في تعيين الأحداث فإن هناك آخرين لم يحالفهم الحظ إلى هذا الحد، فلم يخبرونا إلا بالعام الذي وقع فيه حدث ما. وفي العادة تكون التواريخ المدونة على النقوش دقيقة، لكن قلما يظهر على المسكوكات الشهر الذي ضربت فيه. ولذلك فقد اتبعت في هذا الكتاب مبدأين أساسيين في استخدام التواريخ المسيحية المعادلة للإسلامية (وفي أمثلة قليلة جداً – انظر أدناه – عند وضع المعادل الإسلامي للتواريخ المسيحية).

أولاً: حاولت حيثما أمكن التحقق من مصادري، من حيث اليوم أو على الأقل الشهر الذي جرت فيه الواقعة المقصودة في أثناء العام، ثم قمت بضبط الواقعة وفق الحقبة المسيحية على الأساس ذاته. أما زامباور فلم يقدم سوى التواريخ الإسلامية، ناقلاً اليوم والشهر طبق المصدر حيثما أمكن، ولم يقدم المعادل الميلادي؛ بينما قدم لين- بول التواريخ الهجرية والميلادية معاً، وشرح ذلك بأن المبدأ الرئيس الذي اعتمده أن يورد العام الميلادي مع بدء

العام الهجري موضوع الإشارة، لكن إذا كان العام الهجري يبدأ قرابة نهاية العام الميلادي فقد كان يورد العام الميلادي اللاحق، وقد اعتبر ذلك كافياً لأسباب عملية.

ثانياً: حيثما كانت مصادري تفتقر للمعلومات الدقيقة المتعلقة باليوم أو الشهر فإني عمدت إلى الاعتماد على العام الميلادي المقابل الذي يقع فيه الجزء الأعظم من العام الهجري؛ وإذا كان العام الهجري قد بدأ واستغرق نصف عام ميلادي (أي عند نهاية شهر يونيو/ حزيران وبداية يوليو/ تموز) فإني أعتبر عندئذ بداية العام الميلادي في النصف الأول من العام الهجري. وكما هو الحال في النظام الذي اعتمده لين- بول فإن من الجلي أن معادلة التواريخ التي نبلغها على هذا النحو لن تكون دوماً صائبة، إلاّ أن هذا الإجراء كان يبدو لي أفضل في السياق الراهن من ذكر عامين ميلاديين متتاليين. وهكذا كان تدويني 741/ 1340 بدلاً من 741/ 1340-1، ولو أن الأخير أكثر دقة.

تشكل المصاعب التي تنطوي عليها عملية تعيين التواريخ في الحقبتين الميلادية والهجرية إحدى جوانب التاريخ الإسلامي الصعبة. وهناك مشكلة شائكة أخرى غالباً ما تنشأ من الظروف المضطربة التي تواجه الخلافة، ومن ذلك أن المؤرخين العرب العظام مثل الطبري وعز الدين بن الأثير (وكان زامباور يعتمد كثيراً على ابن الأثير عند تناوله تلك السلالات الحاكمة التي كانت قائمة قبل القرن الثالث عشر، في الشرق الأوسط - انظر معجمه، ppv- vi)، وقد كانا في أحيان كثيرة يتمتعان بدقة تحمد لهما في تعيين التواريخ، حتى إنهما يحددان أحياناً اليوم الذي وقع فيه الحدث. أما حين يتجاوز المرء السلالات الحاكمة الكبرى في الحواضر الكبرى فإن المصادر غالباً ما تشح، بل تصبح ضعيفة. وقد يناقض الشاهد المدون النقوش التي على المسكوكات، وفي هذا يقال إن أمثال هذه النصوص لا تعكس الواقع دوماً، وإنما ربما ضربت أو نُقشت لأغراض دعائية، أو كانت من قبيل الترويج لوضع أو حال معينة، وبالتالي فهي تختلف عما هو جار حقيقة. بل حتى وإن كانت التواريخ كلها معروفة فإنه قد يصعب تعيين أي منها جرى فيه الجلوس على العرش. وفي العالم المسيحي في القرون الوسطى كان تنصيب أحد الملوك يعقبه فعلاً تتويج رسمي، وبات التتويج في إنكلترا في القرون الوسطى يتطلب موافقتين؛ مدنية ودينية (الموافقة والترسيم، ويعقبهما التتويج). وقد يستغرق ذلك عدة أشهر بعد ارتقاء سدة الملك (وفي حالة إدغار صاحب مرسية في العهود الأنغلو-سكسونية، تم التتويج بعد أربعة عشر عاماً من مراسم الموافقة!). وأما المعادل الإسلامي لهذه الإجراءات فيتجلى في «البيعة»، وهي العرض الرسمي المقدم من كبار رجال الدولة وممثلي المؤسسة

الدينية، وتعني حرفياً المصافحة (وتسمى في أوروبا في القرون الوسطى Manumissio) بإعلان الولاء (وهو المبايعة)، أو قد يتم أي شكل من العهد في احتفال «جلوس» الحاكم على عرشه (عرش أو سرير)، وغالباً ما يرافق ذلك (التقلد بالسيف)، وفي التركية العثمانية (قلج قشانماسي)، أو يتسلم قضيباً، أو عود خيزران، أو عصا، عند الأمويين والعباسيين. ويرمز عود الخيزران أو العصا للشرعية، إلى تقليد انتقل من النبي محمد[1]. ومن الجلي أن قيام مطالب بالعرش بالاستيلاء على مقاليد السلطة أول الأمر - باحتلاله العاصمة أو جزءاً كبيراً من المملكة سوف يكون سابقاً، لمثل هذه المراسم، أفيعتبر ذلك ـ إذاً ـ بداية عهد؟ كذلك كثيراً ما كان لدى العثمانيين منذ القديم وحتى قرابة عام 1600 ـ مثلاً ـ فاصل قصير بين عهدين؛ موت سلطان، حيث يكون العرش خالياً؛ وسلطان جديد يتسلم العرش. ويكون غياب صاحب السلطان السابق مخفياً في تلك الأثناء عن الجمهور حتى يتسنى لـ «ولي العهد» العودة من ولايته في الأطراف وتولي السلطة في العاصمة، وجل ما يخشى عندئذ اختلال الأمن ونشوب صراع بين مختلف المتنازعين على السلطان[2]. إضافة إلى ذلك فقد يلي الجلوس الأول احتفال ثان، على نحو ما حدث من تنازع بين إيلخانات بلاد فارس، حين أشار الخاقان الكبير في قراقورم أو بكين إلى موافقته على أن يتولى السلطان الخانات المحليون، وهم نظرياً يتبعونه؛ وهكذا ولي الخاقان أرغون العرش في عام 683/ 1284 بعد إعدام عمه الخاقان أحمد تيكودر، إنما أعقب ذلك حفل ثان بعد عشرين شهراً في عام 685/ 1286، حين وردت وثيقة بموافقة قوبلاي خان الكبير[3].

وليس للمرء أن يطمئن دوماً إلى توافر التواريخ الهجرية عند وضع تاريخ سلالة من السلالات. وهناك عدة تواريخ تخص ملوك غرناطة من بني نصر في القرن الأخير من تاريخ وجود هذه السلالة؛ أي القرن الخامس عشر، لا تعرف إلا من الحوليات التاريخية لقشتالة الإسبانية، كما أن النقود المعدنية لا يعرفها إلا قلة من الحكام في ذلك الزمان. أما بشأن أخبار بعض الدول الصغيرة على سواحل المحيط الهندي وشبه جزيرة الهند وماليزيا والهند الصينية فالمعلومات البرتغالية والهولندية والبريطانية مهمة. وبعد، فلطالما خرجت السلالات الحاكمة في أفريقيا الغربية مثل مالي وسُنغاي والسلاطين في بلاد الهوسا بلوائح بأسماء

(1) أشار الدكتور فريمان- غرينفيل إلى أن إعلان التنصيب الرسمي في كيلوه في شرق أفريقيا إنما يرد في خطبة الجمعة.

(2) ر. A. D. Alderson, The Structure of the Ottoman Dynasty, Oxford 1956, 37–45

(3) ر. (Eir, art. ‘Argun Khan’ (Peter Jackson

الملوك لابد من تعيين تاريخها ـ قدر الإمكان ـ بحسب التقويم الهجري.

وكذلك هناك صعوبة في تحديد أسماء الحكام على نحو سليم ومفهوم، وذلك بسبب النهج المعقد لتحديد الأسماء باللغة العربية، خاصة حين يتعلق الأمر بالحكام وكبار رجال الدولة. إضافة إلى أن هذه الأسماء - محدودة- وجميع المسلمين (حتى الأطفال قبل أن يصبحوا آباء وأمهات لهم كنية تتألف من «أبو»...أو «أم...»، كما قد تكون لهم نسبه إلى مهنة، أو مذهب ديني، أو مؤسسة شرعية، أو المكان الذي ولد فيه المرء، أو عائلته إلخ..، والأمثلة على ذلك السّراج؛ والنسبة هنا إلى المهنة؛ حيث تعني من يصنع السرج؛ والحنفي نسبة إلى مذهب أبي حنيفة؛ أو الدمشقي نسبة إلى مدينة دمشق، وإلخ...، ثم إن لكل مسلم أن يتخذ لنفسه لقباً، مثل: تأبط شراً، أو الأخطل، وهو من لديه أذن قنبيطية. وفوق ذلك صار الحاكم ذاته والطبقتان الحاكمتان؛ العسكرية والمدنية، تتخذان ألقاب الشرف والأسماء المستعارة، وتسمى ألقاباً، مثل: «ذو الرئاستين» (وهما العسكرية والمدنية)، أو جلال الدولة، وقد يكون أي من هذه الألقاب يمثل ما اشتهر به الرجل وعرف به، ويذكر أن الشهرة في القرون الوسطى لم تكن تحاكي ما يعرف به اليوم، ولذلك كثيراً ما كانت المصادر العربية المعتمدة تشير إلى الشاعر المتنبي بكنيته وهي «أبو الطيب»[1].

وقد أخذت ألقاب الشرف التي من هذا القبيل تشيع بدءاً من القرن العاشر بين أصحاب السلطان، حتى صارت تلازم علماء الدين وأهل الأدب، مما أدى إلى الحط من قيمة الألقاب. لكن دراسة الألقاب تشغل المؤرخ والعالم الذي يُعنى بدراسة النقوش الموجودة على الآثار والمسكوكات، وغالباً ما تلقي ضوءاً ينير أحداثاً واتجاهات تاريخية[2]. ولكن تراكم

---

(1) بدأ L. Caelani و G. Gabrieli بدراسة رائعة للأسماء العربية وأقسامها Onomasticon Arabicum, ossia repertorio alfabetico dei nomi di persona e di luogo contenuti nelle principali opere storiche, biografiche e geografiche stampate e manoscritte, relative all'Islam, I Fonti – Introduzione, Rome 1915، إلا أن المشروع تعثر مدة نصف قرن. لكنه عاد لحسن الحظ واستؤنف من جديد على يد فريق عمل عالمي يتخذ من باريس مقراً له، بإدارة السيدة جاكلين سوبليه، وهم يصدرون الآن كراسات جديدة من Onomasticon، وسلسلة Cahiers d'onomastique arabe. وللاطلاع على أحدث الدراسات والمعالجات التفصيلية العلمية في موضوع الاسم بالعربية، بما فيها الجوانب الحضارية والأدبية والتاريخية، ر. الآن Jacqueline Sublet, Le voile du nom. Essai sur le nom proper arabe, Paris 1991 وإحاطة أكثر إيجازاً Annemarie Schimmel, Islamic Names, Edinburgh 1989. وبشأن «اللقب» خصوصاً، ر. Article s.v. in EI2 (C. E. Bosworth).

(2) وهكذا رأى P. Guichard مؤخراً أن شكل اللقب الأثير «الحاجب العامري» ابن أبي عامر في أواخر القرن العاشر في إسبانيا الإسلامية، ألا وهو «المنصور»، وأسماء الشرف المماثلة التي كانت تلازم أعضاء الأسرة العامرية الذين جاؤوا بعده (ر. الفصل الثاني، 4)، تعكس ادعاءاتهم المحدودة بالسيادة الشرعية في الخلافة الأموية، وقد

ألقاب الشرف الضخمة بين ألقاب صاحب سلطان، أو حاكم واحد، يثير مشكلة لمؤرخ الحوليات المسلم. فكثيراً ما تطول هذه الألقاب وتكثر حتى يصبح من الضروري تخير أي منها يجري إيراده في كتاب مثل الذي يطالعه القارئ؟ ومن العوامل التي تدخل في الحسبان تلك الأسماء التي يحملها هذا الحاكم وما زال يعرف بها، إلا أن الخيار سهل أحياناً؛ فقد اشتهر محمود الغزنوي بلقب يمين الدولة، ولكن الخيار ليس ميسراً للآخرين على هذا النحو. وكنت قد عزمت على تبسيط تلك السلسلة الطويلة من الألقاب في طبعة عام 1967 من Islamic Dynasties، بإقرار اللقب أو الألقاب التي بدت لي مألوفة جداً وأكثر أهمية في تعيين الأشخاص وأشكال التقدير. أما في الكتاب الحالي The New Islamic Dynasties «السلالات الإسلامية الحاكمة: دليل مرجعي في التاريخ والأنساب، الطبعة الجديدة المزيدة والمنقحة»، فقد كنت أكثر أريحية في تدوين ألقاب الشرف، فضلاً عن إضفاء النسبة في المقام الأول، وكنت أضيف دوماً «الكنية» حيثما كانت معروفة. وجهدت في عرض سلسلة النسب، والعودة بها على الأقل جيلاً واحداً، ومن ذلك مثلاً أحمد بن الحسن، أو إلى أكثر من جيل واحد حين يكون ذلك ضرورياً للتوضيح أو للتعريف، مثلاً أحمد بن الحسن بن جعفر. وحري بأن ييسر هذا تأسيس نسب السلالة، مفترضاً دوماً أن ثمة إرثاً من - أب - ابن وجد - ابن أو حاكم - أخ. . إلخ، بيد أن مثل هذا التسلسل ليس قاعدة طبعاً في الإسلام، فضلاً عن أن مشكلات الخلافة غالباً ما تحسم بالسيف. كذلك كان يسود مع ظهور كل دين أو مجتمع جديد شعور بأن السلطة حق القريب الذكر، أو الأسرة القادرة ضمن القبيلة أو العشيرة على النهوض بالأمر الجديد؛ ولكن الأمر اختلف مع ظهور العباسيين، فصار من المألوف أن التوارث بحسب الابن، ولو أن ذلك لم يصبح قاعدة عامة. فلما ظهرت السلالات التركية الحاكمة ثم السلالات التركية-المغولية الحاكمة في القرون الوسطى المتأخرة برزت عادات قبلية واقتسام للميراث بناء على مفهوم تقاسم السلطة، وكثيراً ما أدى ذلك إلى انتقال العرش ليس إلى الابن بالضرورة، وإنما قد ينتقل إلى سواه من أفراد العائلة، فإذا حدث هذا الأمر في نطاق سلالة حاكمة سعت إلى بيان علاقة الحاكم الجديد بسلفه بتعيين علاقة القربى حيثما كانت هذه العلاقة معروفة.

استخدم الأمويون المتأخرون في الأندلس - شأنهم في ذلك شأن منافسيهم العباسيين - ألقاباً من هذا القبيل تفيد بوجود عون رباني، أو الاستعانة بالله، أو الاتكال على الله. ر. دراسته Al-Mansur ou al-Mansur bi llah? Les' laqab /s des 'Amirides d'apres la numismatiques et les documents officiels', Archeologie Islamique, 5 .53-(1995), 47

وإنه لمن الجلي أن الحالة المثلى هنا تكون بوجود لوائح وراثية، كما فعل لين- بول وبارتولد وزامباور وخليل أدهم من قبل. ويا للأسف فقد ولت تلك الأيام حين كان الناشرون يبذلون المساحات الواسعة طوعاً لتستوعب التعقيدات الطباعية التي تبرز عند تصميم لوائح الأنساب، ناهيكم عن ملاحق الأنساب. أما متابعة اللوائح التي تثبت يدوياً في مواضعها فقد صارت من أخبار الماضي.

وتمثل محاولتي إظهار البنوة والنسب بإيراد اسمين أو أكثر في سلسلة النسب ثاني أفضل حل متيسر مقارنة مع توفير جداول نسب مرتبة على نحو واسع فضفاض، لكنني أملت من نهجي هذا أن يساعد في تبديد بعض النقد، المحق نوعاً ما، الذي وجه إلى الكتاب الذي صدر في عام 1967، ومفاده أنه كتاب بالوقائع الزمانية وليس كتاباً بالأنساب.

يطرح نمط الأسماء العربية لسلالات الحكام الأوائل في المناطق العربية الداخلية في الشرق الأوسط وأفريقيا مشكلات تتصل بالترتيب والخيار كنا قد عرضنا لها في ما تقدم؛ فالأسماء الإيرانية التي تصادف بين العديد من سلالات الحكام الكرد والديلم والقوزاق، وتعرض أحياناً في الفترة التي أطلق عليها في. مينورسكي «الفاصل الإيراني» ما بين القرنين العاشر والثاني عشر الميلادي مشكلات حين يكون للصيغ الجدلية وصيغ التحبب للأسماء صلة بالأمر؛ وهنا يمكن الاستعانة بكتاب يوستي Iranisches Namenbuch. فبدءاً من القرن الحادي عشر فصاعداً نجد أن سلالات المماليك الأتراك، أو ذوي الأصول القبلية، ومن بعدهم المماليك الأتراك- المغول بدءاً من القرن الثالث عشر قد أخذت تنتشر على امتداد نطاق العالم الإسلامي الشمالي وجنوب آسيا وشمال أفريقيا، حتى أصبح الحكام ذوو الأصول التركية يحكمون بالنتيجة معظم ديار الإسلام ما بين الجزائر في الغرب، والبنغال وآسام في الشرق، وجنوباً حتى اليمن في شبه الجزيرة العربية، والدكن في جنوب الهند. كما أن ذكر الأسماء التركية التي عرف بها كثيرون من أصحاب السلطان يؤدي إلى مزيد من المشكلات، لأنه غالباً ما تبدو هذه الأسماء عند رسمها بالخط العربي مشوهة، حتى يكاد المرء ألا يتبينها بوضوح. وقد قمت بتدوين الأسماء التركية والمغولية على وجهها الصحيح حيثما أمكن التحقق منها؛ أما إذا كان الاختلاف عظيماً بين الاثنين والرسم العربي فإن الاسم العربي يُلحظ بين قوسين، وهكذا يكون هوليغو في الرسم العربي (هولاكو)، وأوليجيتو (أولجايتو). ومع ذلك فقد عمدت إلى ترك الصيغة التركية المألوفة لكتابة اسم «تيمور» Timur كما تستخدم عند الإشارة إلى هذا الفاتح الكبير، وإن تكن الصيغة الأقرب إلى

الصواب Temur تستخدم عند الإشارة إلى سواه من أصحاب الاسم ذاته، مثل توقا تيمور. أما اللفظ التركي العثماني للأسماء العربية فقد أتى بصيغ مختلفة نوعاً ما عن اللفظ العربي المعتاد لهذه الأسماء، لذا تم وضعه ضمن قوسين، ومن ذلك محمد (مِهَمِد)، وعثمان (اوثمان)، وبيازيد (بايزيد)، وسليمان (سوليمان). أما فيما يتعلق بالسلالات الحاكمة جنوب الصحراء الغربية وشرق أفريقيا فقد اتبعنا في الغالب لفظ الأسماء العربية باللغات المحلية، مثال ذلك (بوكارو) عوضاً عن (أبو بكر)، و(آليو) مقابل (علي). وقد اعتمدنا الأسلوب ذاته في رسم بعض أسماء السلالات الماليزية والإندونيسية الحاكمة.

ولقد حاولت جعل فهارس الأسماء مستوفية قدر المستطاع لتيسير تعريف الحكام مع المراجع؛ كذلك توسعت في استخدام الصيغ المعتادة وباللهجات الأوروبية مثل صلادين (صلاح الدين)، وتمرلين (تيمورلنك).

ولم يبق لدي إلاّ القيام بمهمة سارة، هي تقديم الشكر لمختلف الزملاء الذين تفضلوا بالإجابة بأناة على الاستفسارات، أو زودوني بالمعلومات من حقول المعرفة التي اختصوا بها من التاريخ الإسلامي. ومن هذا الجمع البروفيسور بربارة واطسون آندايا (إندونيسيا وماليزيا)؛ والدكتور محمد بن مدني (بايات تونس)؛ والبروفسور ايه. دي. ايش. بيفار (غرب أفريقيا)؛ والدكتور بيتر كاري (جاوة)؛ والدكتور إي. فان دونزيل (هَرر)؛ والبروفيسور أنطونيو فيرنانديز بويرتاس (إسبانيا الإسلامية)؛ والدكتور غريفيل فريمان- غرينفيل (شرق أفريقيا)؛ ود. بيتر جاكسون (سلطنة دلهي)؛ والبروفيسور عرفان حبيب (نواب البنغال)، والبروفيسور ألكسندر كنيش (آسيا الوسطى بعد المغول)؛ والدكتور ديفيد مورغان (المغول)؛ والبروفيسور جيوفاني أومان (صقلية)؛ والدكتور سي. إي. آر. بينيل (إندونيسا وماليزيا)؛ والدكتور محمد يوسف صديق (البنغال)؛ والبروفيسور، جي. ريكس سميث (شبه الجزيرة العربية). وفي موضوع العون في المسكوكات أجدني مديناً بالقدر ذاته للسيد ستيفان آلبوم؛ والسيدة هيلين ميتشيل براون؛ والدكتور جيه. ليتين؛ والسيد وليم اف. شبنغلر. ومكتبات مرموقة مثل مكتبة جوت ريلندز بجامعة مانشستر؛ ومكتبة كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن؛ ومكتبة المعهد الهندي بجامعة أوكسفورد؛ ومكتبة صالة النقود هبردين في متحف الاشموليان، أوكسفورد، وهي الجهات التي وفرت لي الوثائق التاريخية في هذا الموضوع. كذلك منحني الدكتور فريمانا- غرينفيل كثيراً من الحكمة مما أعانني على الخوض في حقل تطور النقود والتكنولوجيا عبر العصور. وأخيراً كان من أسباب المتعة لي أن أخوض تجربة هذا الكتاب

الجديد من خلال في طبعته القديمة، وقد كان جزءاً من سلسلة الدراسات الإسلامية، وظهر من خلال مطابع جامعة أدنبره، وأجدني مديناً لما حظيت به من التشجيع عموماً من مستشارة السلسلة الدكتورة كارول هيلينبراند، ولمهارة العاملين والمنضدين في هيئة موظفي الجامعة لحسن تناولهم مثل هذا النص المعقد.

لاحقة:

صدرت مؤخراً ترجمة فرنسية للكتاب الأصلي Islamic Dynasties قام بها Yve Thorval، بعنوان Les Dynasties Musulmanes، عن دار النشر Editions Sindbad، بباريس، في عام 1996، وتقع في 340 صفحة، مع بعض التحديث في أبواب السلالات الحاكمة الباقية حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، إضافة إلى بعض المراجع المستجدة، وهي موجهة أساساً لقراء الفرنسية.

الفصل الأول
الخلفاء

1
الخلفاء الراشدون
11-40 هـ / 632-661 م

Ø 11/ 632	أبو بكر(1)،عتيق بن أبي قحافة، الصديق.
Ø 13/ 634	أبو حفص، عمر (الأوّل) بن الخطاب، الفاروق.
Ø 23/ 644	أبو عمرو، أو أبو عبد الله، أو أبو ليلى، عثمان بن عفان، ذو النورين.
Ø 35-40/ 656- 661	أبو الحسن، علي بن أبي طالب، الإمام المرتضى.
Ø 40/ 661	الخلفاء الأمويون.

بعد وفاة النبي محمد بالمدينة المنورة في عام 11هـ/ 632 م خلفه في قيادة الأمة الإسلامية أربعة من صحابته، وقد كانوا جميعاً على صلة وثيقة به، سواء بقرابة الدم أو المصاهرة. وقد أطلق على كل منهم لقب «الخليفة»، ونهضوا بأعباء مسؤولية نشر الدين الإسلامي، والإعلاء من شأنه، وتحقيق رفاه الأمة الإسلامية. وفي حالة الخلفاء الثلاثة الأوائل على الأقل جرى الاعتراف العام بهم بوصفهم مفسري تعاليم الدين والقادة الدينيين للأمة.

كان أبو بكر والد عائشة الزوجة الأثيرة عند النبي، ومن أوائل مؤيدي النبي المؤتمنين الصادقين. وقد قام ببسط سلطة العاصمة المدينة المنورة على أجزاء من شبه الجزيرة العربية، مثل: نجد، والبحرين، وعُمان، واليمن، بعد تراجع القبائل البدوية في تلك المناطق عن ولائها الشخصي للنبي، وشن عليهم (حروب الردة). وكانت حفصة ابنة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب إحدى زوجات النبي أيضاً، وبفضل قيادته الحازمة وجه عمر الطاقات القتالية لعرب الصحراء إلى فتح أراضي الإمبراطورية البيزنطية في سورية وفلسطين ومصر، وأراضي الدولة الساسانية الفارسية في العراق وبلاد فارس. كما كان عمر منظماً إدارياً مقتدراً؛ إذ يعزى إليه الفضل في وضع اللبنة الأولى لإنشاء إدارة مدنية في ما فتحه من أمصار، وإحداث نظام الدواوين لتأدية رواتب المجاهدين العرب. وقد تخلى عن استخدام لقب خليفة خليفة رسول الله، واكتفى بلقب «الخليفة»، وكان أيضاً أول من حمل لقب (أمير المؤمنين)، وهو لقب لا

ينطوي على جانب سياسي روحي فحسب، وإنما أيضاً ينطوي عن جانب دنيوي.

أما عثمان بن عفان فقد أضحى صهر النبي من خلال زواجه برقية، وقد جرى انتخابه خليفة للمسلمين بعد مقتل عمر بن الخطاب، على يد مجلس مصغر (الشورى) يتألف من كبار الصحابة، لكن عهده انتهى بتمرد عناصر مناوئة له، ومن ثم باغتياله في عام 35 هـ/ 656 م، وكان اغتياله هذا إيذاناً بحقبة من النزاع (الفتنة). ولهذا السبب كثيراً ما كان يشار إلى هذه الحقبة باسم الباب المفتوح (للحرب الأهلية). وكان آخر الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب من ذوي قربى النبي على نحو مضاعف، وذلك بوصفه ابن عمه وصهره زوج ابنته فاطمة الزهراء، كما أنه نشأ في طفولته مع النبي. وإذاً فقد كان في نظر أوساط معينة من أهل الورع والتقوى؛ أي أولئك الذين شكلوا لاحقاً نواة شيعة علي، أو ما يعرف اختصاراً بالشيعة، خير من يخلف النبي بعد وفاته. إلا أنه لم يتمكن أبداً من أن يفرض سلطته على الديار الإسلامية كافة، إذ كانت سورية ومصر خاضعتين لسلطان معاوية عامل بلاد الشام (ر. 2). وقد نقل علي عاصمة الخلافة الإسلامية إلى خارج شبه الجزيرة، وجعلها في الكوفة في العراق، وذلك لاستمالة أهل العراق إلى جانبه. ولكنه واجه معاوية في موقعة «صفين» أعالي نهر الفرات في عام 37/ 657، بيد أنه لم يحرز نصراً حاسماً. وقد قتل في عام 40/ 661 على يد أحد الخوارج، وهم جماعة متطرفة تقول بالمساواة بين البشر كانت قد انشقت عن جيش علي؛ وتولى الخلافة في العراق على نحو تعوزه الحماسة ولده الحسن، لكن سرعان ما استماله معاوية، فتخلى له عن حقه في الخلافة التي آلت الآن إلى بني أمية (ر. 2).

ولقد عد المسلمون في القرون التالية عصر الخلفاء الأربعة الأوائل من خلال إضفائهم عليهم شيئاً من هالة القداسة والرومنسية العصر الذهبي للخلافة الإسلامية، حيث ازدهر الإيمان والعدل والفضائل الإسلامية النقية، ولهذا السبب أطلق عليهم لقب «الخلفاء الراشدين» تمييزاً لهم عمن جاء بعدهم من خلفاء بني أمية الذين كانوا يعدون في نظر الطبقات الدينية ملوكاً دنيويين يفتقرون إلى التقوى والورع، بدلاً من أن يكونوا قادة للأمة يهتدون بالدين.

Lane- Poole, 3-5, 9, Zambaur 3.
EI1 «Omar b. al-Khattab», Othman b. Affan» (G. Levi Della Vida), EI2 «Abu Bakr» (W.Montgomery Watt), «Ali b. Abi Talib «(L. Veccia Vaglieri).

L. Veccia Vaglieri, «The Patriarchal and umayyad Caliphates», in P.M. Holt, A. K. S. Lambton and B. Lewis (eds)The Cambridge History of Islam, Cambridge 1970, 1, 57-103.
H. Kennedy. The Prophet and the Age of the Caliphs, The Islamic Near East from the Sixth to the Eleventh Century, London 1986, 50-81, with genealogical table at p. 402.
A. Noth, «Fruher Islam», in U. Haarman (ed.), Geschichte der adabischen Welt, Munich 1987, 11-100.

* * *

2
الخلفاء الأمويون
41–132هـ / 661–730 م

1 - السفيانيون:

Ø 41/ 661	أبو عبد الرحمن، معاوية بن أبي سفيان.
Ø 60/ 680	أبو خالد، يزيد الأول بن معاوية.
Ø 64/ 683	معاوية الثاني بن يزيد الأول.

2 - المروانيون:

Ø 64/ 684	أبو عبد الملك، مروان الأول بن الحكم.
Ø 65/ 685	أبو الوليد، عبد الملك بن مروان الأول، أبو الملوك.
Ø 86/ 705	أبو العباس، الوليد الأول بن عبد الملك.
Ø 96/ 715	أبو أيوب، سليمان بن عبد الملك.
Ø 99/ 717	أبو حفص، عمر (الثاني) بن عبد العزيز.
Ø 101/ 720	أبو خالد، يزيد الثاني بن عبد الملك.
Ø 105/ 722	أبو الوليد، هشام بن عبد الملك.
Ø 125/ 743	أبو العباس، الوليد الثاني بن يزيد الثاني.
Ø 126/ 744	أبو خالد، يزيد الثالث بن الوليد الأول.
Ø 126/ 744	إبراهيم بن الوليد الأول، قتل عام 132/ 750.
Ø 127 - 132/ 744- 750	أبو عبد الملك، مروان الثاني بن محمد، الجعدي الحمار.
Ø 132/ 750	الخلفاء العباسيون.

تولى معاوية الخلافة بعد علي والحسن، وذلك بعدما تبنى الدعوة إلى «الانتقام لمقتل عثمان» من علي وشيعته، (والجدير بالذكر أن معاوية وعثمان كانا يرتبطان بعلاقة قرابة، فكلاهما ينتمي إلى بني أمية، أو بني عبد شمس، تلك العشيرة المكية الشهيرة). وكان معاوية والياً في سورية مدة عشرين عاماً، قاد إبانها الحرب على البيزنطيين براً وبحراً؛ وبناء على ذلك

كان لديه جيش نظامي، منضبط، حسن الإعداد والتدريب، وجهه نحو المناوئين له من بدو العراق الفوضويين الذين كانوا يشكلون القسم الأعظم من شيعة علي. وهكذا كان معاوية أول من تولى الخلافة من الفرع الأول من بني أمية الذين يعرفون بالسفيانيين؛ وبعد وفاة الخليفة معاوية الثاني الذي دام عهده بضعة أشهر - بعد أزمة بدا فيها أن زعامة الأمة قد آلت إلى الزبيريين، وهم أسرة واحد من أبرز أصحاب محمد - انتقلت الخلافة إلى مروان الأول الذي ينتمي إلى فرع موازٍ من بني أمية، وهو الفرع الذي تحدر منه جميع الذين تعاقبوا على الخلافة من هذه السلالة الحاكمة (وكذلك كل الذين تعاقبوا على حكم الأندلس: ر. 4).

وكان أعظم خلفاء بني أمية ثلاثة، هم: معاوية وعبد الملك وهشام. وقد دامت خلافة كل منهم قرابة العشرين عاماً، متخذين من دمشق عاصمة لهم، وأثبتوا أنهم إداريون من الطراز الأول للإمبراطورية التي كان العرب يقومون بفتحها، دون أن يكون لديهم نظرية يستندون إليها في حكم مناطق واسعة مأهولة بعناصر متعددة الإثنيات والمعتقدات، لكن كانت لديهم قيادة فعالة ونظام اجتماعي انتقل من صرامته الأولى إلى شكل أكثر مرونة. لقد كان الأمويون مجددين بالضرورة هنا، وكانوا معنيين من جملة أمور أخرى بتكييف نظام الحكم لديهم، حيث أدخلوا فيه الممارسات الإدارية التي كانت سائدة لدى الروم والفرس، وهما الإمبراطوريتان اللتان حلوا محلهما فيما خضع لهم من أراض. ويبدو أن أواخر العصر الأموي شهد إدخال كثير من أساليب وأنماط الساسانيين [في الإدارة والحكم]، وهي سيرورة قيض لها أن تتسارع في العصر العباسي. وقد واصل الأمويون الفتوحات، ولاسيما في عهد الوليد الأول، على الرغم من أن الفتوحات الأكثر يسراً قد تمت الآن، وتعين على القوات العربية أن ترابط في مناطق نائية، غالباً ما كانت جبلية، وفي ظروف مناخية قاسية؛ إضافة إلى أن الحصول على الغنائم لم يكن بالأمر الميسر كما كان عليه الحال في المراحل الأولى من الفتح العربي. ولقد تم فتح كل أفريقيا الشمالية الواقعة في غرب مصر؛ وتمكنت الجيوش الإسلامية من اجتياز مضيق جبل طارق، وفتح إسبانيا، ثم ما لبثت أن عبرت جبال البرانس، وأغارت على فرنسا الميروفنجية الكارولنجية؛ ومن مصر تم الضغط على الممالك المسيحية في النوبة؛ وفيما وراء القوقاز وصلت القوات العربية إلى بلاد الترك الخزر؛ وهددت حدود دولة الروم جنوب شرق الأناضول وأرمينيا. وفي التخوم الشرقية لفارس تم للأمويين اجتياح خوارزم؛ وجرى فتح بلاد ما وراء النهر على نحو تدريجي بسبب المقاومة العنيفة التي أبداها حكامها الإيرانيون وحلفاؤهم الأتراك. وأخيراً تمكن أحد الولاة العرب من التوغل في بلاد السند من خلال مكران، وكان بذلك أول من غرس الإسلام في تربة بلاد الهند. ولم

يكن من شأن هذه الفتوحات جميعها زيادة خراج الإمبراطورية فحسب، بل جلبت أعداداً كبيرة من العبيد والأتباع؛ وقد مكن استخدام هذه القوة العاملة الأقلية العربية في الإمبراطورية من العيش في الأمصار المفتوحة بوصفهم طبقة من أصحاب المداخيل الريعية المتأتية بانتظام عن الأرض، واستغلال بعض الإمكانات الاقتصادية لمناطق مثل الهلال الخصيب.

بيد أن هذا التوسع الإقليمي، وذلك التقدم الإداري والاقتصادي لم يكونا ليحولا دون سقوط النظام الأموي. فقد واجه خلفاء بني أمية في قلب الدولة المعارضة المتواصلة من رجال القبائل العربية في العراق، ومن نشطاء متشددين مثل الخوارج. وقد أدى تشكيل مؤسسة دينية متمركزة في المدينة إلى جعل المدينتين المقدستين مركزين لمعارضة دينية، خاصة أن بعض هذه العناصر كانت تؤيد مطالبة الأئمة من ذرية علي بن أبي طالب الذين يعرفون بأهل البيت بزعامة الأمة، الذين كانوا يعدون أنفسهم الأئمة أو ورثة النبي. وأن خلفاء بني أمية مجرد ملوك، معادين للدين الإسلامي، وأدخلوا التقليد الأجنبي في وراثة الحكم في الدولة كما ذهبت إلى ذلك الآراء المناهضة لهم التي انبثقت فيما بعد في ظل العباسيين الذين حلوا محلهم بالقوة. ويمكننا الآن أن نتبين بأنه كان لدى الأمويين نظرة سامية للطبيعة الدينية للمهمة التي ينهضون بها، ومؤداها أنهم لم يكونوا خلفاء الرسول فحسب، بل خلفاء الله على الأرض، وهو ما ينطوي عليه لقب «خليفة الله» الذي كانوا يحملونه، وكانوا يعدون أنفسهم مؤهلين تماماً لصوغ العقيدة الإسلامية الناشئة وتفسيرها، لكن التوترات الاجتماعية ظهرت من داخل الخلافة بصورة عامة. وبدأت طبقات جديدة مثل الموالي، الذين دخلوا الإسلام من الشعوب غير العربية في البلاد المفتوحة يسعون للاضطلاع بدور اجتماعي وسياسي أكثر إرضاء لهم داخل الأمة، ويتناسب مع عددهم وما يتمتعون به من مهارات. ولقد تم استغلال مختلف مشاعر الاستياء تجاه الأمويين بحذق على يد أفراد عشيرة مكية منافسة لهم، وهم المتحدرون من ذرية العباس عم الرسول.

ولهذا السبب بدأت في خراسان أو شرق فارس بعد عام 128/ 746 حركة ثورية حمل لواءها الثائر العبقري أبو مسلم الخراساني. ولقد أحرزت القوات المناهضة للأمويين النصر، وإذ تم بسرعة إزاحة مطالب العلويين بالإمامة جانباً، انتقلت الخلافة إلى العباسيين في عام 132/ 750 (ر. 3) ولم ينج من المذبحة التي أقامها العباسيون لبني أمية الذين نزلت بهم الهزيمة سوى بضعة أفراد من هذا البيت، كان أحدهم حفيد هشام بن عبد الملك، المسمى عبد الرحمن [الداخل]؛ إذ هرب إلى شمال أفريقيا؛ وأقام في إسبانيا أخيراً فرعاً جديداً من بني أمية استمر في الحكم مدة أطول. (ر. 4).

Lane-Pool, 4-6; Zambaur, 3 and table F; Album, 7-11.
EI1 «Umaiyads» (G. Levi Della Vida).
Veccia Vaglieri, «The Patriarchal and Umayyad Caliphates», in the Cambridge History of Islam, I, 57- 103.
H. Kennedy, the prophet and the Age of the Caliphates, The Islamic Near East from the Sixth to the Eleventh Century, 82- 123, with genealogical table at p. 403.
G. R. Hawting, The First Dynasty of Islamm The Umayyad Caliphate AD 661-750, London 1986, with genealogical table at p. xv.
A. Noth, «Fruher Islam», in Haarmann ed.), Geschichte der arabischen Welt, 11-100.



3

الخلفاء العباسيون

132 - 923هـ/ 750 - 1517م

(1) الخلفاء في العراق وبغداد 132 - 656 / 749 - 1258:

Ø 132/ 749	عبد الله بن محمد الإمام، أبو العباس السفاح.
Ø 136/ 754	عبد الله بن محمد الإمام، أبو جعفر المنصور.
Ø 158/ 775	محمد بن المنصور، أبو عبد الله المهدي.
Ø 169/ 785	موسى بن المهدي، أبو محمد الهادي.
Ø 170/ 786	هارون بن المهدي، أبو جعفر الرشيد.
Ø 193/ 809	محمد بن الرشيد، أبو موسى الأمين.
Ø 198/ 813	عبد الله بن الرشيد، أبو جعفر المأمون.
Ø 201-203/ 817-819	إبراهيم بن المهدي، المتوفى في بغداد عام 224/ 839.
Ø 218/ 833	محمد بن الرشيد، أبو إسحق المعتصم
Ø 227/ 842	هارون بن المعتصم، أبو جعفر الواثق.
Ø 232/ 847	جعفر بن المعتصم، أبو الفضل المتوكل.
Ø 247/ 861	محمد بن المتوكل، أبو جعفر المنتصر.
Ø 248/ 862	أحمد بن محمد، أبو العباس المستعين.
Ø 252/ 866	محمد بن المتوكل، أبو عبد الله المعتز.
Ø 255/ 869	محمد بن الواثق، أبو إسحق المهتدي.
Ø 256/ 870	أحمد بن المتوكل، أبو العباس المعتمد.
Ø 279/ 892	أحمد بن الموفق، أبو العباس المعتضد.
Ø 289/ 902	علي بن المعتضد، أبو محمد المكتفي.
Ø 295/ 908	جعفر بن المعتضد، أبو الفضل المقتدر، (المرة الأولى).
Ø 296/ 908	ابن المعتز المرتضى المنتصف، في بغداد.

Ø 296/ 908	جعفر المقتدر، (المرة الثانية).
Ø 317/ 929	محمد بن المعتضد، أبو المنصور القاهر، (المرة الأولى)، في بغداد.
Ø 317/ 929	جعفر المقتدر، (المرة الثالثة).
Ø 320/ 932	محمد القاهر، ت. 339/ 950، (المرة الثانية).
Ø 322/ 934	أحمد بن المقتدر، أبو العباس الراضي.
Ø 329/ 940	إبراهيم بن المقتدر، أبو إسحق المتقي، ت. 357/ 968.
Ø 333/ 944	عبد الله بن المكتفي، أبو القاسم المستكفي، ت. 338/ 949.
Ø 334/ 946	الفضل بن المقتدر، أبو القاسم المطيع، ت. 364/ 974.
Ø 363/ 974	عبد الكريم بن المطيع، أبو الفضل الطائع، ت. 393/ 1003.
Ø 381/ 991	أحمد بن إسحق، أبو العباس القادر.
Ø 422/ 1031	عبد الله بن القادر، أبو جعفر القائم.
Ø 467/ 1075	عبد الله بن محمد، أبو القاسم المقتدي.
Ø 487/ 1094	أحمد بن المقتدي، أبو العباس المستظهر.
Ø 512/ 1118	الفضل بن المستظهر، أبو منصور المسترشد.
Ø 529/ 1135	المنصور بن المسترشد، أبو جعفر الرشيد.
Ø 530/ 1136	محمد بن المستظهر، أبو عبد الله المقتفي.
Ø 555/ 1160	يوسف بن المقتفي، أبو المظفر المستنجد.
Ø 566/ 1170	الحسن بن المستنجد، أبو محمد المستضيء.
Ø 575/ 1180	أحمد بن المستضيء، أبو العباس الناصر.
Ø 622/ 1225	أحمد بن الناصر، أبو نصر الظاهر.
Ø 623/ 1226	المنصور بن الظاهر، أبو جعفر المستنصر.
Ø 640–656/ 1242 – 1258	عبد الله بن المستنصر، أبو أحمد المستعصم.
656/ 1258	نهب المغول لبغداد بعد استيلائهم عليها.

(2) الخلفاء في حلب وحران وشمال سورية 659 – 660/ 1261:

Ø 659– 660/ 1261	أحمد بن الحسن، أبو العباس الحاكم [بأمر الله] الأول.
661/ 1262	الانتقال إلى القاهرة.

(3) الخلفاء في القاهرة 659–923/ 1261–1517:

Ø 659–660/ 1261	أحمد بن الظاهر، أبو القاسم المستنصر.
Ø 661/ 1262	أحمد بن الحسن، أبو العباس الحاكم الأول.
Ø 701/ 132	سليمان بن الحاكم الأول، أبو ربيعة المستكفي الأول.
Ø 740/ 1340	إبراهيم بن محمد المستمسك، أبو إسحق الواثق الأول.
Ø 741/ 1347	أحمد بن المستكفي الأول، أبو العباس الحاكم الثاني.
Ø 753/ 1352	أبو بكر بن المستكفي، أبو الفتح المعتضد الأول.
Ø 763/ 1362	محمد بن المعتضد الأول، أبو عبد الله المتوكل الأول، (المرة الأولى).
Ø 779/ 1377	زكريا بن الواثق الأول، أبو يحيى المعتصم، (المرة الأولى).

779Ø/ 1377	محمد المتوكل الأول، (المرة الثانية).
785Ø/ 1383	عمر بن الواثق الأول، أبو حفص الواثق الثاني.
788Ø/ 1386	زكريا المعتصم، (المرة الثانية).
791Ø/ 1389	محمد المتوكل الأول، (المرة الثالثة).
808Ø/ 1406	العباس أو يعقوب بن المتوكل الأول، أبو الفضل المستعين (تم في عام 815/ 1412 مبايعته سلطاناً، ر. 31، 2).
816Ø/ 1414	داود بن المتوكل الأول، أبو الفتح المعتضد الثاني.
845Ø/ 1414	سليمان بن المتوكل الأول، أبو الربيع المستكفي الثاني.
855Ø/ 1451	حمزة بن المتوكل الأول، أبو بكر القائم.
859Ø/ 1455	يوسف بن المتوكل الأول، أبو المحاسن المستنجد.
884Ø/ 1479	عبد العزيز بن المستعين، أبو العز المتوكل الثاني.
903Ø/ 1497	يعقوب بن المتوكل الثاني، أبو الصبر المستمسك، (للمرة الأولى).
914Ø/ 1508	المتوكل الثالث ابن المستمسك، (المرة الأولى).
922Ø/ 1516	يعقوب المستمسك، (المرة الثانية).
923Ø/ 1517	المتوكل الثالث (المرة الثانية)، المتوفى في استانبول.
923Ø/ 1517	الفتح العثماني لمصر.

استأثر العباسيون بالخلافة من خلال ما يمكن أن نعده صراعاً على السلطة بين أسرتين مكيتين متنافستين، وبما أنهم كانوا ينتسبون إلى أسرة العباس عم الرسول؛ أي إلى عشيرة بني هاشم المكية؛ فقد كانوا بسبب نسبهم هذا قادرين على ادعاء الشرعية في نظر الطبقات الدينية من أهل السنة، وهو أمر كان يفتقر إليه الأمويون. ومع هذا كله فقد تعين على العباسيين في القرن الأول من حكمهم أن يكافحوا الثورات المتكررة التي قام بها العلويون المتحدرون من ولدي علي؛ الحسن والحسين، سبطي محمد، اللذين كان مناصروهما من الشيعة يرون أنهما أحق بالخلافة والإمامة بناء على تزكية خاصة من النبي. وبنوع من الدفاع الذاتي كان المنافحون عن حق العباسيين في الخلافة يشددون على علو النسب من جهة الذكور على النسب من جهة الإناث؛ نظراً لادعاء العلويين أنهم أولى بالخلافة لانتسابهم إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة محمد، وسرعان ما اتخذ الخلفاء العباسيون لأنفسهم نسقاً من الألقاب الشرفية بمجرد وصول كل منهم إلى سدة الخلافة، وهو تقليد لم يكن معروفاً لدى خلفاء بني أمية؛ وقد كانت هذه الألقاب تحمل معاني مثل: التوكل على الله، وطلب الدعم الإلهي لحكم بني العباس. وعلى نحو تدريجي تم التأكيد على الطبيعة الدينية (الثيوقراطية) لسلطة هذه السلالة الحاكمة الجديدة بطرائق أخرى، فقد توسل العباسيون بالمذهب السني لنصرتهم إلى أبعد حد ممكن. كذلك انتشرت في مجال الحكم تأثيرات من التقاليد الفارسية في إضفاء

صفة القداسة على الحكم وإدارة الدولة التي كانت سائدة لدى الفرس قبل قيام الخلافة؛ لأن الثورة التي جاءت بالعباسيين إلى السلطة، وعلى الرغم من أنها كانت في أساسها ثورة عربية المنشأ، فإن شرارتها الأولى قد انطلقت في بلاد فارس مستغلة بعض مشاعر السخط لدى أهالي تلك البلاد. وكان انتقال عاصمة الخلافة من دمشق في سورية إلى العراق، لتستقر في بغداد أخيراً، يرمز إلى التوجه الجديد للخلافة نحو الشرق، وإبان القرون التالية أضحت الممارسات والتأثيرات الثقافية والمادية الفارسية جلية داخلها على نحو متعاظم.

كانت الإمبراطورية الإسلامية قد بلغت على وجه التقريب أقصى اتساع لها تحت حكم الأمويين، وفي عهد الخلفاء العباسيين الأُوائل كانت حدود دار الإسلام ثابتة إلى حد ما، ولم يبرز بين خلفاء بني العباس من يمكن أن نعده قائداً عسكرياً ميدانياً سوى عدد قليل نخص بالذكر منهم: المأمون والمعتصم اللذين قادا عدداً من الحملات العسكرية على البيزنطيين في الأناضول تكللت بالنجاح.

وفي القرن العاشر ومطالع القرن الذي تلاه أكره المسلمون على اتخاذ موقف دفاعي على يد سلالة أباطرة الروم المقدونيين. وكانت الوحدة السياسية للخلافة العباسية قد بدأت بالتفكك إبان القرن التاسع؛ فتولى فرع من بني أمية، معاد للعباسيين الحكم في إسبانيا (ر.4)؛ أما شمال أفريقيا فقد باتت السيطرة عليها أمراً بالغ الصعوبة، نظراً لبعد المسافة بينها وبين مركز الخلافة؛ بينما كانت مجموعة من الحكام مثل الطولونيين في مصر (ر. 25) وبني طاهر وبني ساج في فارس (ر. 82 و 70) ما تزال تدين بالطاعة لبغداد، غير أن وجودهم مع ذلك قد مهد السبيل أمام قيام سلالات حاكمة مستقلة إلى حد بعيد في أقصى التخوم الشرقية للعالم الفارسي، مثل السامانيين في بلاد ما وراء النهر والصفاريين في سجستان (ر. 83، 84) الذين نادراً ما كانوا يؤدون الخراج إلى بغداد، أو لا يؤدونه على الإطلاق. فأضحت السلطة الفعلية للعباسيين مقتصرة على العراق وحده، وخاصة في القرن العاشر، حينما تمت السيطرة على نحو مؤقت للشيعة السياسية العدائية في جزء كبير من الأراضي الواقعة في قلب الخلافة وشرقها؛ ففي أول الأمر استولى الفاطميون على شمال أفريقيا، ثم استولوا على مصر وسوريا، (ر. 27) ونصبوا أنفسهم في القاهرة خلفاء منافسين للعباسيين. وفي العراق وغرب بلاد فارس برز آل بويه الديالمة (ر. 75)، فدخلوا بغداد عام 434 / 945، وجعلوا من الخلفاء العباسيين ألعوبة في يدهم، إذ لم يبق لهم من مظاهر الخلافة سوى تأثيرهم المعنوي والروحي بوصفهم زعماء العالم السني.

ولقد كان ظهور السلاجقة الأتراك في الشرق الأوسط في القرن الحادي عشر هو الذي أنقذ العباسيين والمذهب السني عموماً من الأخطار التي كانت تهددهما (ر. 91)، غير أن السلاجقة ـ على الرغم من تشبثهم بالسنة النبوية من وجهة النظر الدينية ـ لم تكن لديهم النية للسماح بعودة السلطة السياسية إلى الخلفاء؛ لما في ذلك من إلحاق الضرر بسلطنتهم التي كانوا قد أقاموها من توهم. ولقد ظل هذا الوضع على حاله حتى القرن الثاني عشر، حين فقد السلاجقة الكبار تماسكهم، وضعفت سلطتهم، فبدأت بشائر السعد تلوح للعباسيين تحت حكم عدد من الخلفاء ذوي الهمة، مثل: المقتفي والناصر. لكن استعادتهم لما كان لهم من سلطة فعلية وتأثير معنوي قطعتها الجائحة المغولية، ففي عام 656/ 1258 لقي آخر خليفة عباسي في بغداد مصرعه على أيدي قوات هولاكو المغولية (ر. 133).

وشهدت القرون الثلاثة الأولى لحكم بني العباس (الممتدة من القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر للميلاد) أوج ازدهار الحضارة الإسلامية القروسطية؛ فقد ازدهر الأدب، وعلم الكلام، والفلسفة، والعلوم الطبيعية، نتيجة تلاقحها مع التأثيرات الوافدة من الثقافات الفارسية والهلينستية والبيزنطية. وانتشر التقدم الاقتصادي والتجاري، ولا سيما في الأراضي المأهولة بالسكان منذ زمن بعيد، مثل: بلاد فارس، والهلال الخصيب، ومصر، وأقيمت العلاقات التجارية مع أقاليم تقع خارج حدود دار الإسلام، مثل: سهوب أوراسيا، وبلدان الشرق الأقصى، والهند، وأفريقيا السوداء. وعلى الرغم من الانهيار السياسي في مركز الخلافة، واتقاد جذوة العصبيات القبلية والمذهبية إبان القرنين العاشر والحادي عشر، فقد تواصل هذا التقدم في المجالين المادي والثقافي، مما حدا بالمستشرق السويسري آدم ميتز Adam Mez إلى أن يطلق على القرن العاشر عصر «نهضة الإسلام». أما داخل النطاق الشمالي للشرق الأوسط فقد جلب بدو التركمان ومن ثم السلالات التركية الحاكمة الراسخة تحولات واسعة في ميادين مثل استغلال الأراضي والحياة الاقتصادية، إلا أنه تم استيعابها إلى حد كبير في النسيج الثقافي والديني للإسلام؛ وكان المغول لعدة عقود من الزمان أشرس أعداء الإسلام، وقد جلبوا معهم نمطاً من حياة البداوة المغايرة للاقتصاديات الزراعية المستقرة للشرق الأوسط، وهم الذين وجهوا أعتى الضربات للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق وبلاد فارس.

وهكذا تم القضاء على خلافة بغداد على يد المغول، لكن سرعان ما استقر رأي الظاهر بيبرس (ر. 1، 31) سلطان مصر المملوكي على تنصيب خليفة، فدعا أحمد المستنصر، وهو

عم مزعوم لآخر خليفة عباسي في بغداد، وكان سجيناً هناك، لكن المغول أطلقوا سراحه، للقدوم إلى القاهرة عام 659/ 1261. ولقد تولى هذا الخليفة قيادة جيش في محاولة غير موفقة لاسترداد بغداد من المغول، ولعله لقي مصرعه في تلك المحاولة، ومما لا ريب فيه أننا لم نعد نطالع أي ذكر له بعد ذلك. وفي غضون ذلك تم في العام نفسه مبايعة عباسي آخر ـ يبدو أنه كان فعلاً من ذرية المسترشد ـ خليفة في حلب، وبدعم من الأمير آقوش تم في وقت لاحق تنصيبه خليفة في القاهرة في عام 661/ 1262، حيث لقب بالحاكم بأمر الله. وكان من شأن إقامة أحد الخلفاء في القاهرة أن أسهم في إضفاء الشرعية على الحكم المملوكي، وزاد في هيبة المماليك في أماكن قصية كشمال أفريقيا والهند المسلمة، كما كان سلاحاً روحياً في حربهم على الصليبيين والمغول. علاوة على ذلك ظل الخلفاء ـ كما كان عليه حالهم أواخر عهد حكمهم في بغداد ـ زعماء الفتوة. غير أنهم لم تكن لديهم سلطة فعلية في الدولة المملوكية، ومن المؤكد أنه لم تكن هناك أي فكرة لاقتسامهم السلطة مع السلاطين. وكان آخر خليفة عباسي في مصر هو المتوكل الثالث الذي حمله السلطان سليم الأول إلى إسطنبول في عام 923/ 1517. أما قصة تنازله عن حقوقه في الخلافة للسلاطين الأتراك فقصة من نسج الخيال حيكت فصولها في القرن التاسع عشر.

ولقد شهد مجيء بني العباس إلى الخلافة في عام 132/ 749 ارتقاء مكانة الحاكم وإحاطة مراسم البلاط بوجه عام بأبهة الملك، ولعل ذلك كان انعكاساً للتغلغل المتعاظم للتأثيرات الثقافية الفارسية، فبينما كان الخلفاء الأمويون قانعين بما كانوا يحملونه من ألقاب بسيطة راح الخلفاء العباسيون منذ وصول المنصور إلى سدة الخلافة يتخذون ألقاباً شرفية تظهر النصرة الربانية لحكمهم؛ كالمهدي، أو تشدد على الدور الرئيس الذي كان يضطلع به الحاكم في تحقيق مشيئة الله على الأرض؛ كالقائم أو الظاهر، وعادة ما كانت عبارات مثل (لدين الله، أو بأمر الله) تشكل تتمة لها. وما إن بدأت وحدة الخلافة بالتفكك؛ وأخذت سلالات محلية حاكمة بالظهور، حتى بدأ حكام محليون أقل شأناً ينافسون الخلفاء، ويزينون أنفسهم بألقاب مبالغ فيها، وغالباً ما كانت مدعاة للسخرية، وتتعارض مع الأهمية الفعلية لحامليها.

Lane-Poole, 6-8, 12-13; Zambaur, 4-5 and Table G; Album, 11-13.
EI2 'Abbasids' (B. Lewis).
D. and J. Sourdel, La civilization de l' Islam classique, Paris 1968, chs 2 and 3, 61-126.

D. Sourdel, 'The 'Abbasid caliphate', in The Cambridge History of Islam, I, 104-39.
H. Kennedy, The Early Abbasid Caliphate: A Political History, London 1981.
Idem, The prophet and the Age of the Caliphs. The Islamic Near East from the Sixth to the Eleventh Century, 124-99, with genealogical table at p. 404.
T. Nagel, 'Das Kalifat der Abbasiden', in Haarmann (ed.), Geschichte der arabischen Welt, 101-65.
P. M. Holt, 'Some observations on the 'Abbasid caliphate of Cairo', Bulletin of the School of Oriental (and African) Studies, 47 (1984), 501-7.
S. Heidemann, Das Aleppiner Kalifat (A.D. 1261). Vom Ende des Kalifates in Bagdad uber Aleppo zu den Restaurationen in Kairo, Leiden 1994.

